

الإجابة النموذجية لامتحان مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية

السؤال الأول: اذكر مع الشرح بإيجاز في الآتي (12 نقطة)

1. نتائج الثورة الصناعية؟

زيادة الثروة القومية لدى أوروبا وزيادة قوتها الحربية

زادت ثروات بلدان أوروبا نتيجة للثورة الصناعية وأصبحت الدول غنية بمصانعها ومناجمها متمتعة بمقدرة إنتاجية عالية، حيث لم يقتصر الإثراء على أصحاب رؤوس الأموال فقط، بل حققت الدول زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ونظرا لما حققته هذه الدول من أرباح وفيرة وخاصة إنجلترا وفرنسا فإنها وظفت قدر كبير من هذه الأموال في زيادة قوتها العسكرية والحصول على مستعمرات واسعة عادت على اقتصادياتها بمكاسب عديدة.

ارتفاع مستويات المعيشة

بالرغم من أن الثورة الصناعية زدت من أهمية الآلات ونفوذ أرباب العمل وكان العامل في الغالب تحت رحمة أصحاب المصانع، إلا أنها مهدت لتجمع العمال وتوحدهم، حيث أصبحوا قادرين على الحصول على أجور وشروط عمل أحسن مما كانوا ليحصلوا عليها لو كانوا متفرقين، وعلى العموم يمكن القول أن الثورة الصناعية حققت زيادة ملموسة في مستويات المعيشة الحقيقية وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي أغرق الأسواق ونجم عنه انخفاض في الأسعار وبالتالي زيادة القدرة الشرائية الحقيقية للنقود.

شدة الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال

في الغالب ينشأ الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال، كون العمال الذين اجتمعوا حول المصنع وبدأوا يناقشون أوضاعهم يطالبون بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل، ومن الناحية الأخرى يحاول أصحاب الأعمال الضغط على العمال حتى تزيد أرباحهم وتنمو استثماراتهم، لذلك رأى العمال ضرورة التكتل في النقابات والاتحادات العمالية التي تدافع عن مصالحهم، حيث تتعدى مطالبية النقابة أرباب العمل برفع الأجور وتحسين أوضاعهم إلى مطالبية الدولة وإقناعها بسن التشريعات التي تنظم علاقاتهم بأرباب العمل كما تسعى في الغالب النقابات العمالية لدى السلطات من أجل حماية الصناعة أو إعانتها أو رعايتها بأي صورة، لكي تنشط الصناعة وتصبح قادرة على مقابلة مطالب العمال وهذه الفكرة الحديثة آمنت بها بعض النقابات ومؤداها أن تحسن مستواهم المعيشي لا يتأتى إلا إذا تقدمت الصناعة.

تركز السكان في المدن

زاد عدد سكان دول أوروبا الصناعية بصورة واضحة خلال القرن 19 ، كما أن نسبة كبيرة من السكان تركزت في المدن فلقد ازداد سكان إنجلترا وألمانيا وبلجيكا في السنوات من 1801 إلى 1901، ففي نهاية القرن التاسع عشر كان سكان المدن يشكلون ثلثي سكان ألمانيا وثلث أرباع سكان إنجلترا ونصف سكان فرنسا.

نمو التجارة الخارجية

وتعتبر سبب ومظهر ونتيجة للثورة الصناعية، فقد ازدهرت تجارة أوروبا الخارجية نتيجة لازدهار صناعاتها، وحدث أن أصبحت السمة الغالبة عليها أنها تصدر مواد ومنتجات صناعية وتستورد مواد أولية لازمة لصناعاتها.

تطور الزراعة الأوروبية

إن قيام ثورة صناعية في أوروبا أدى إلى حدوث تطور كبير على مستوى وسائل ونظم الزراعة الأوروبية استحق أن يطلق عليه بالثورة الزراعية، حيث حدث تطور كبير في الزراعة الأوروبية في القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة لإتباع الوسائل العلمية وتطبيق النظم الجديدة التي تجمعت عن الثورة الصناعية، حيث أدى اكتشاف الأسمدة الكيميائية وتطوير نظم صرف حديثة وإدخال الآلة إلى العمل الزراعي إلى تقدم وازدهار الزراعة.

ففي إنجلترا:

واعتباراً من القرن 18 تحقق الانتقال إلى نظام الزراعة الفردية أو الرأسمالية وتم القضاء نهائياً على نظام الزراعة الإقطاعية وانتشرت المزرعة التي تدار بطريقة رأسمالية.

في بريطانيا:

مالت الملكيات الزراعية إلى الكبر وانتشرت المزارع الكبيرة، وذلك يرجع لعدة أسباب أهمها يتعلق بنظام الإرث السائد في بريطانيا والتوسع في حركة التسييج بالإضافة إلى اعتبارات أخرى. وهذا عكس الزراعة في باقي البلدان الأوروبية التي مالت فيها الملكيات الزراعية إلى الصغر، ففي فرنسا مثلاً فقد تم الانتقال فيها إلى نظام الزراعة الرأسمالية بعد الثورة الفرنسية.

2. أدوات العولمة الاقتصادية؟

الشركات المتعددة الجنسيات

هي الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فناً إنتاجياً كثيف المعرفة، وبالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية.

المنظمات والاتفاقيات

منظمة التجارة العالمية (WTO)

تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة لأنها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد. وقد حلت هذه المنظمة محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت عام 1948 كاتفاق متعدد الأطراف، والتي كانت تضع وتنظم إطاراً عاماً في التجارة الدولية. وعلى مدى عمر الجات أضيفت العديد من

التعديلات والاتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت ثمانية جولات، كان آخرها جولة الأورجواي . وأصبحت منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي . تضم المنظمة 134 دولة حتى جانفي 1999 وتشارك بنحو 95% من حجم التجارة الدولية، وتضع مجموعة من القواعد والقوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار، وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعدد الأطراف.

صندوق النقد الدولي

أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في جويلية 1944 وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945 . وظيفة الصندوق هي:

1. دعم استقرار أسعار الصرف .
2. المحافظة على التدايير المنظمة للصراف بين الدول الأعضاء لتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف.
3. المساهمة في إقامة نظام للمدفوعات المتعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء.
4. إزالة القيود المفروضة على الصراف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية .
5. بث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الإختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدايير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء الوطني أو الدولي.

البنك الدولي

هو أحد مؤسسات اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في جويلية 1944 ، حيث أنشئ البنك الدولي عام 1945 بدأ في ممارسة نشاطه في جوان 1946 ، جاء إنشاؤه ليقوم ب:

1. تلبية الحاجة الماسة إلى رأس المال لتمويل الأعمال .
2. إعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية.
3. تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة .

البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها:

4. تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا :مثل تحديد أسبقية المشروعات، وإبداء النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات.

5. تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو واسع للقطاع الخاص: مما يساعد على تأصيل العادة الإدخارية، وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، إجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي.

6. فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

وفي هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاث مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي، وهذه المؤسسات هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير .
- الرابطة الدولية للتنمية .
- مؤسسة التمويل الدولية .

السؤال الثاني: (8 نقاط)

في ضوء العبارة السابقة قارن بين أسباب أزمة الكساد العالمية 1929 والأزمة المالية 2008 ؟

أسباب أزمة الكساد لسنة 1929

1. إنهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر 1929 - ، فعندما ارتفعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل بدأ الخبراء يتشائمون مما نتج عنه سلسلة من التصرفات أدت إلى زيادة التشاؤم والسعي نحو بيع الأوراق، مما أدى إلى انهيارها بشكل أسرع.
2. يرجع البعض سبب الكساد إلى نفاذ فرص الإستثمار سنة 1929 حيث أن النشاط الاقتصادي بلغ القمة ولم يجد مجالاً آخر للإستثمار فبدأت الأزمة وحل الكساد.
3. نقص الإستهلاك: حيث يقول البعض أن نقص الإستهلاك كان سبباً هاماً في حدوث الكساد، إلا أن نقص الإستهلاك يؤدي إلى كساد الصناعات الإستهلاكية وبالتالي خفض استثماراتها مما يؤثر بالطبع على صناعات السلع الرأسمالية.
4. من أسباب الكساد انكماش التجارة وانخفاض حجم الإستثمار الخارجي، إذ قامت حكومات الدول المختلفة بوضع عراقيل في وجه التجارة الخارجية، وأصبحت القيود تفرض بصفة خاصة على الواردات من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية.

أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

يرجع السبب في أزمة الرهن العقاري (الأزمة المالية العالمية)، التي تسببت في الإنهيار المالي العالمي إلى:

1. التوسع في القروض العقارية، بدون ضمانات كافية، وبمخاطر مرتفعة، حيث أهملت البنوك في التحقق من القدرة الائتمانية للمقترضين، وقد بلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو مائة مليار دولار بأمريكا.
2. قيام البنوك ببيع القروض العقارية إلى شركات التوريق، وقيام هذه الشركات بإصدار سندات بهذه القروض وطرحها للاكتتاب العام، مما أدى إلى تراكم كم هائل من الديون مرتبطة ببعضها البعض في توازن هش.
3. ارتفاع سعر الفائدة أدى إلى التغيير في طبيعة سوق أمريكا، فانخفضت أسعار المنازل، مما أدى إلى اللجوء إلى بيع العقارات المرهونة، أو رهنها مقابل قرض جديد بفائدة جديدة، وبالتالي أصبح العقار الواحد مرهونا بحقوق متعددة.
4. مما أدى إلى زيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات، بسبب تزايد حالات العاجزين عن السداد، وكثرة المواجهات بين المقرضين والبنوك.
5. مما أدى إلى زيادة عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة إلى 75 % عام 2007، حيث بلغ عددها 2.2 مليون، وهو ما يمثل نحو 1 % من عدد المساكن بأمريكا.
6. مما أدى إلى قلة السيولة المالية، وبالتالي ضعفت قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد المتعثرين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهدد بحدوث كساد.
7. مما أدى إلى انتقال أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة إلى القارة الآسيوية والأوروبية، ثم تطورت لتشمل معظم دول العالم، فتحولت من أزمة رهن عقاري إلى أزمة مالية عالمية .